الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية

م. م. نزار قاسم الصفار
معهد تقني نينوى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن اتساع التكنولوجيا في كل مجال وخاصة مجال الاتصال ونقل المعلومات جعل العالم يتجه إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة يتبادل العالم فيها بالاعتماد بعضه على البعض الآخر في المواد الأولية والسلع والخدمات ورؤوس الأموال فضلا عن العمالة والخبرة وظهور ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات واتساعها لاستفادتها من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور وتركيز الإنتاج في المكان الأرخص ونقله إلى الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى العالم وقد أطلق على هذه المنظومة من العلاقات بالعولمة الاقتصادية والذي لا بد أن تتوقع أثارا كبيرة لها في الحياة الاقتصادية للدول النامية والتي يجب أن تهيئ اقتصادياتها قبل وخلال الاندماج بالعولمة الاقتصادية وان نختار لاقتصادها كل ماهو ايجابي لتعزيز سيادتها والتنمية الاقتصادية فيها والابتعاد عن كل ما هو غير ذلك.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال إظهار التأثيرات المختلفة للعولمة الاقتصادية على الدول النامية وإمكانية التقليل من سلبياتها على اقتصادياتها.

مشكلة البحث:

اتساع دائرة العولمة الاقتصادية وتأثيرها الكبير على اقتصاديات معظم الدول النامية وبقطاعاتها المختلفة أدى إلى ظهور تأثيرات سلبية على تلك الدول .

هدف البحث:

بيان تأثير العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول النامية.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن هناك تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول النامية تختلف إشكالها ونسبتها وحسب درجة وأسلوب ارتباطها بدائرة العولمة الاقتصادية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليل والمنهج التاريخي الوصفي وتم تقسيم البحث إلى المباحث الآتية فضلا عن ا لاستنتاجات والتوصيات:-

- **المبحث الأول: العولمة الاقتصادية ومظاهرها.**
- **المبحث الثاني: حركة رؤوس الأموال و التنمية الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث: تحليل بيانات إحصائية عن الدول النامية.**

المبحث الأول
العولمة الاقتصادية ومظاهرها

- **العولمة:**

تعود لفظة العولمة مع أصلها إلى الكلمة الانكليزية (Global) والتي تعني عالمي، دولي وترتبط في أحيان كثيرة في القرية ويصبح معنى المصطلح القرية العالمية (Global Vilge) أي ان العالم عبارة عن قرية كونية واحدة، غير أن استخدام لفظة العولمة الأكثر شيوعا وقد ارتبطت في الوقت الحاضر بمجالات حياتية كثيرة تظهر ما يعرف بالعولمة السياسية والعولمة الاتصالية والعولمة الثقافية والعولمة الاقتصادية [1] ولتؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصاديات معظم دول العالم وبكافة قطاعاتها المختلفة سلبيا وايجابيا بأشكال مختلفة وبنسب متفاوتة

حسب طبيعة النظم الاقتصادية ودرجة ارتباطها بدائرة العولمة. لذلك جاء بتعريف العولمة الاقتصادية بأنها عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينطوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتوجات والأسواق ورؤوس الأموال، مع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات واتساعها لاستفادتها من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور وتركيز الإنتاج في المكان الأرخص ونقله إلى الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية [٢].

- **مظاهر العولمة الاقتصادية:**

لقد أفرزت العولمة الاقتصادية مظاهر عديدة في اقتصاديات دول العالم أهمها [٣].

١. التقدم التكنلوجي والثورة المعلوماتية:

يشهد العالم حاليا ثورة تكنلوجية ومعلوماتية هائلة لم يسبق لها مثيل أدت الى سرعة اندماج الدول ببعضها وأسهمت في تقليص المسافات واختزال الزمن وجعل من الاقتصاد استخدام المعرفة الجديدة في زيادة الإنتاج وتحسين المنتوجات واختراق الأسواق.

٢. التكتلات الاقتصادية:

لقد ازدهرت وتسارعت التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية في إنحاء مختلفة من العالم فظهر إلى الوجود الاتحاد الأوربي ليشكل قمة التعاون الاقتصادي من دول أوربا وظهر التكتل الأمريكي الكندي والمكسيكي في إطار النافتا وغيره من التكتلات العالمية لتساعد في تعجيل عملية الاندماج وبالتالي تصب في مجرى العولمة.

٣. الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي:

لقد ظهرت في ظل العولمة الاقتصادية التحولات الاقتصادية لتهيئة البيئة المناسبة لتحرير التجارة والاندماج في اقتصاديات الدول فاخذ القطاع العام يتقلص ويتراجع دور الدول ويسري الاتجاه الذي يخدم العولمة.

٤. الشركات المتعددة الجنسيات:

تشير التقارير إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تهيمن على جزء كبير من التجارة العالمية وهي في حالة تنامي وباستمرار إذ تضاعفت التجارة الدولية بأكثر من (١١) مرة خلال ربع القرن الأخير وأصبحت هذه المؤسسات العملاقة احد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية.

المبحث الثاني

حركة رؤوس الأموال و التنمية الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية

١. حركة رؤوس الأموال في ظل العولمة الاقتصادية

إن حرية حركة رؤوس الأموال هي احد التحديات في ظل العولمة الاقتصادية فتحرير الرأسمال من منظور دولة معينة هي ان تسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وهي عادة استثمارات طويلة الأجل (إقامة مشاريع حقيقية) وان تسمح بتدفق الاستثمارات غير المباشرة (استثمارات المحفظة المالية) والتي من خلالها تدفع الأموال الأجنبية اليها لشراء سندات أو أسهم أو عملتها الوطنية ومن ناحية أخرى تسمح هذه الدولة بحرية خروج الرأسمال منها سواء وطنية أو أجنبية وذلك للاستثمار المباشر وغير المباشر في الخارج [٤] وضمن هذا المفهوم يمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار ألمحفظي (غير المباشر).

الاستثمار المباشر: وهو الاستثمار في شركات دول اخرى حيث يكون للمستثمر دورا فاعلا ومهما في إدارة موجوداته في تلك الشركة أما الاستثمار الاجنبي المحفظي فيقصد به المشاركة الاجنبية في استثمارات لا يكون فيها إلا نوع من أنواع الرقابة على النشاط الاستثماري من قبل المستثمر الأجنبي فهي عملية شراء أسهم وسندات لمنظمات خارج الحدود الوطنية للشركة الأم.

إن الاستثمار الاجنبي بشقيه المباشر و ألمحفظي احد أهم الظواهر التي اتسم عليها القصد بين الآخرين من القرن العشرين، ولقد ارتبط مفهوم الاستثمار الأجنبي بالشركات متعددة

الجنسيات بوصفها البنى والهياكل التي تنفذ من خلالها العمليات الاستثمارية الأجنبية عبر الحدود [٥].

- أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الأقطار النامية

هناك آثار ايجابية وأخرى سلبية أفرزتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة [٦]:

الآثار الايجابية:

١. اكتساب الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا عن طريق جلب الخبرات والمهارات.
٢. فتح أسواق جديدة للشركات المحلية وزيادة إنتاجها والذي يدخل ضمن المنتج النهائي للشركات الأجنبية.
٣. ان زيادة التدفقات الاجنبية سوف يقلل الضغط على المدخرات المحلية من خلال إقامتها للمشاريع الاقتصادية وتعوض عن النقص الحاصل في استثماراتها المحلية التي تعاني الدول النامية منها.
٤. تسهم التدفقات الأجنبية إلى تحقيق بعض من الاستقرار الاقتصادي للقطر النامي حماية لمصالحها الخارجية واستثماراتها العاملة في القطر.
٥. تسمح للقطر باكتساب السمعة الدولية الطيبة وتفتح الأبواب أمام المزيد في المستقبل.

الآثار السلبية:

١. تهدف الشركات الأجنبية من الاستثمارات المباشرة لتحقيق اكبر قدر من معدلات الربح دون الآخر بنظر الاعتبار احتياجات السكان في الاقطار النامية المضيفة.
٢. تعمل الشركات الأجنبية في استثماراتها المباشر على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في مشاريعها وليس في أولوياتها تطوير التقنية في الاقطار النامية.
٣. عدم الاهتمام بتطور توسعات البحث العلمي.
٤. منافسة الشركات الوطنية القائمة.
٥. تبقى التدفقات الاجنبية موزعة بشكل غير متكافئ على الاقطار النامية.

٦. سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار النامية.

٧. ان نسبة كبيرة من الشركات المتعددة الجنسيات تحاول ان تبقى القدرة التكنولوجيا الرئيسية مرتكزة بدرجة عالية في الدول الام لهذه الشركات وهي غالبا ماتعتمد على المواقع العلمية والتكنولوجية في البلدان المضيفة اكثر مما تنقل إليها قدرات اضافية ولهذا نجد ان أكثر الصناعات هي صناعات تكنولوجية بسيطة وضمن هذا الاطار نجد ان العولمة قد قللت من فرصة الحصول على التكنولوجيا العالية من حيث الابتكار والانتشار [٧].

٨. تحاول بعض الشركات الاستثمار المباشر في دول العالم وخاصة الدول النامية من اجل نقل التلوث البيئي من مواطن هذه الشركات الى مناطق اشتمارها،ومن هذا المنطلق برز مفهوم حماية البيئة والتي اخذت تطالب به هذه الدول [٨].

- الاسواق المالية في ظل العولمة الاقتصادية:

ان الاسواق المالية المعولمة لا تتصف بالتكافؤ في المنافسة كما هو الحال في الاسواق الاقتصادية الاخرى حيث ان الاسواق تمثل علاقات قوة بين المتعاملين فيها فما تفرزه الأسواق المالية المعولمة من اسعار اسهم وسندات او اسعار صرف عملات بعكس القوة المذكورة لذلك يمكن القول ان العولمة المالية تساهم في تركيز الثروات على مستوى العام في ايدي القلة، فانخفاض اسعار الصرف لدولة معرضة لازمة العولمة العالمية تسهل على الشركات الدولية الكبرى شراء منشأتها ومصارفها باسعار بخسة بالعملة الاجنبية [٩].

٢. التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هو إحداث زيادة في انتاج البلد من السلع والخدمات بالدرجة التي تزيد عن النمو في حجم السكان واحتياجاتهم او مايترتب على ذلك من زيادة حقيقية او نمو حقيقي في مستويات الدخول واساليب المعيشة لذلك نجد ان التنمية الاقتصادية هي هدف جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية فالدول المتقدمة تريد المحافظة على المستوى العالي المتقدم فيها او تستفاد من نتائج التقدم العالمي والتكنولوجي والاتصال الحديث في تحقيق

اعلى درجة من الرفاهية اما الدول النامية فهي تحاول تنمية اقتصادياتها وزيادة دخول المعيشة لسكانها بما يسمح بملاحقة التقدم في أجزاء العالم الأخرى وتقليل الفجوة بينها.

وضمن هذا الإطار يمكن توزيع وتقسيم العالم الى خمسة مستويات تنموية في مجال التوزيع العالمي للسكان والناتج القومي الإجمالي وهي البلدان المتخلفة، البلدان تحت النمو، البلدان النامية، البلدان المتقدمة و البلدان الأكثر تقدما [١٠].

يشكل سكان المجموعتين الاولى والثانية نسبة (٦٦%) من سكان العالم وتقدر حصتها من اجمالي الدخل القومي هو (٢.٥%) من حين تشكل المجموعات الثلاثة الأخرى (٣٤%) من سكان العالم وتقدر حصتها من اجمالي الدخل القومي (٨٧.٥%) من خلال ما تقدم ومن ملاحظة النسب الخاصة بتوزيع المستويات التنموية للسكان وحصتها من الناتج القومي الاجمالي نجد ان فرصة الاستفادة الحقيقية للمجموعات (البلدان المتخلفة، البلدان تحت النمو، البلدان النامية) في مجال التنمية الاقتصادية هي فرصة ضئيلة جدا ولا بد من الاشارة الى بعض تجارب العالم بهذا الخصوص والتي زاد اندماج اقتصادها مع الاقتصاد العالمي خلال ربع القرن الماضي ومدى تأثيرالعولمة الاقتصادية عليها.

المبحث الثالث

تحليل بيانات إحصائية عن الدول النامية

لقد تم اختيار الجداول الآتية لغرض التحليل لان تواريخها تمثل المراحل التي تطورت بها العولمة الاقتصادية:

١. يلاحظ من الجدول (١) ما يلي:

جدول (١)

تطور قيمة الصادرات ونسبتها إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات الدول النامية

مجموعات الدول النامية	١٩٨٠		١٩٩٣	
	مليار دولار	% من الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	% من الناتج المحلي الإجمالي
الدول الأفريقية جنوب الصحراء	77	26	59	21
دول شرق آسيا والباسفيك	87	17	388	36
دول جنوب اسيا	13	6	39	10
دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا	203	44	97	10
الدول >الدخل المرتفع	1375	18	3291	26

المصدر / عن البنك الدولي ،تقارير التنمية في العالم ،اعداد مختلفة [١١].

إن نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الناتج المحلي للدول النامية بصورة عامة منخفضة على الرغم من ارتفاع نسبة عدد سكانها لذلك فان الاستفادة من تأثير العولمة قليلة.

٢. نلاحظ من الجدول رقم (٢) أدناه ما يلي:

جدول (٢)

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية (بالمليار دولار)

–	١٩٨٠ – ١٩٨٥ متوسط	%	١٩٩٠	%	١٩٩٥	%
إجمالي العالم	49.8	100	183.8	100	314.9	100
الدول الصناعية	37.1	74.6	151.9	82.6	203.1	64.5
الدول النامية	12.6	25.4	31.7	2.17	99.6	31.6
أفريقيا	1.4	2.8	2.1	1.2	4.6	1.5
أمريكا اللاتينية	6	12.1	10	5.5	26.5	8.4
جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا	4.6	9.3	18.3	10	65.5	20.6
منها الصين	0.7	1.4	3.4	1	37.5	11.9

المصدر/عن (**Unctad \word investment report**) [١٢].

ان نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية الى الدول النامية هي نسبة قليلة اذا ما قورنت بتدفقها الى الدول الصناعية على الرغم من ان نسبة سكانها اكبر بكثير من نسبة الدول الصناعية لذلك فان التأثيرات الايجابية التي قد تجلبها العولمة الاقتصادية للدول النامية هي قليلة جدا اذا ما قورنت بنسبة سكانها في دول العالم.

الخاتمة

إن ظهور العولمة الاقتصادية واتجاه دول العالم اليوم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة واعتماد بعضها على البعض الآخر في مواردها الاقتصادية الطبيعية منها والبشرية وزيادة حرية حركة رؤوس الأموال فضلا عن ظهور الشركات الكبيرة جدا متعددة الجنسيات لتعمل ما وراء حدود موطنها الأصلي لا بد أن تتوقع أثارا كبيرة في الحياة الاقتصادية للدول النامية ايجابية وسلبية وبدرجات متفاوتة وإشكال مختلفة. ضمن هذا المنطلق يهدف البحث إلى إظهار بعض هذه التأثيرات في اقتصاديات هذه الدول بصورة عامة وقد تضمن البحث عدد من الاستنتاجات والتوصيات العامة والتي من خلالها يمكن التقليل من سلبيات العولمة الاقتصادية والاستفادة من ايجابياتها وبما يخدم التنمية الاقتصادية وتعزيز السيادة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١. ان من اهم مظاهر العولمة الاقتصادية تطور وتنظيم الشركات متعددة الجنسيات وزيادة قدرتها على الاستفادة من فروق الاسعار او نسبة الضرائب ومنسوب الاجور وتركيزها الانتاج في المكان الارخص كلفة وتقله في المكان الاعلى سعرا وعلى مستوى الكره الارضية معتمد على شبكة الاتصالات السريعة والمتطورة في ضل الثورة التكنلوجية والمعلوماتية الهائلة والتي لم يسبق لها مثيل.

٢. للعمولمة الاقتصادية آثارا ايجابية واخرى سلبية على اقتصاد الدول النامية وان لسياسات الاقتصادية في هذه الدول هي التي تحدد مدى الاستفادة منها في تنميتها الاقتصادية.

٣. ان فرصة الاستفادة الحقيقية للدول النامية والدول المتخلفة من العولمة الاقتصادية في مجال التنمية الاقتصادية ضئيلة وذلك لانخفاض نسبتها من مجموع الناتج القومي الاجمالي وارتفاع نسبة التوزيع السكاني فيها على مستوى العالم.

٤. ان نسبة الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية في ضل العولمة الاقتصادية هي نسبة قليلة اذا ما قورنت بهذه الاستثمارات في الدول المتقدمة لتخوف المستثمر الاجنبي من الدخول الى أسواقها لاسباب سياسية واقتصادية فضلا من تخوف حكومات الدول النامية من سيطرة الرأسمال الاجنبي على الأنشطة الاستيراتيجية فيها.

٥. تشير تجارب الدول النامية في التنمية الاقتصادية والتي زاد اندماجها بدائرة العولمة الاقتصادية بانها حققت تقدم في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات دخول الافراد ولكنها واجهت مشاكل في اقتصادها منها تزايد التباين في توزيع دخول السكان وارتفاع مستوى الاستهلاك للسلعة الداخلة في التجارة العالمية وتدهور استهلاك السلع والخدمات المحلية وارتفاع في نسبة البطالة.

٦. مهما اتسعت دائرة العولمة في العالم فليس من المستحيل التحكم فيها والاستفادة من ايجابياتها والتقليل من أثارها السلبية.

التوصيات:

١. تحديد أنواع الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها بالشكل الذي لا يؤثر على الشركات والاستثمارات المحلية.

٢. الاهتمام بعمليات دراسة الجدوى الاقتصادية لكل المشاريع المحلية والاجنبية وبما يخدم التنمية الاقتصادية.

٣. الاهتمام الكبير في الاتفاق مع الشركات الخارجية المستثمرة حول الضوابط والالتزامات وبما يخدم نقل التكنولوجيا الحديثة ومشاركة المواطنين لتطوير كفاءتهم وامتصاص البطالة ولتعزيز السيادة واحداث تنمية اقتصادية حقيقية.

٤. الاهتمام الكبير بحماية البيئة عند التعاقد والتفاوض مع الشركات الخارجية وبما يخدم المحافظة على البيئة وحمايتها.

المصادر

١. ثابت احمد وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (٢٤) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (٢٠٠٣).

٢. ثابت احمد وآخرون، ص ١٢، نفس المصدر.

٣. المعماري، عبد الغفور كنعان، الاقتصاد الصناعي، دار الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل (٢٠٠٦).

٤. كنعان طاهر حمدي وآخرون، هموم اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) (٢٠٠١).

٥. الجميل سرمد كوكب، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الحامد للنشر والتوزيع.، ص ١١٧، (٢٠٠١) .

٦. القزاز سعد محمود، توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها في اقتصادات الأقطار النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٧٨ المجلد (٢٧) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل (٢٠٠٥).

٧. ثابت احمد وآخرون، ص ١١٥، مصدر سابق.

٨. الجميل سرمد كوكب، ص ٢٩٤ ،مصدر سابق.

٩. كنعان طاهر حمدي وآخرون،، ص ٢٤٤ ،مصدر سابق.

١٠. العابد عز الدين، العولمة والتنمية الاقتصادية، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الثاني، السنة الثانية، مصرف الرشيد، ص٢ ، بغداد (٢٠٠١).

١١. الملاح، جلال، عبد الفتاح، الاثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية، دراسات اقتصادية لجمعية الاقتصاد السعودي، المجلد الثاني، ص١٢ ، (٢٠٠٥).

١٢. الملاح، جلال، عبد الفتاح،، ص ١٣،نفس المصدر.

Abstract

The emergence of economic globalization and the trend of the world today to a system of economic relations, cross-cutting and adopt some of the others in their economic resources both natural and human resources and increasing freedom of capital movements as well as the emergence of very large companies multinational to operate beyond the limits of their place of origin must expect a major impact in the economic life of developing countries, positive and negative, in varying degrees and different forms. Within this context the study aims to show some of these effects in the economies of these countries have in general research has included a number of general conclusions and recommendations, by which they can minimize the negative aspects of economic globalization and benefit from the positives and to serve the economic development and strengthening of sovereignty.